باذن الا في حاله النبي وشرط المستخلف بفتح اللام كالعاضي
ان يستخلف في امر خاص كتبا بعينه فيتبع علمه ما يتعلق به
وحكم باجتهاده ان كان او اجتهاد مقلده بفتح اللام ان كان
معلدا بكسرها حيث ينفذ قضا المقلد ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه
اي خلاف الحكم باجتهاده ومقلده ولو شرط لم يصح الاستخلاف
كما لو شرطه الامام في تولية القاضي ولو حكم خصمان او اكثر
رجلا او اكثر في غير حد لله تعالى جاز مطلقا وقيل يجوز
بشرط عدم قاض في البلد وقيل يختص الجواز بما دون تقاض
ونكاح ونحوها كلعان وحد قذف والوجهان ماخوذان من طرق
ولا يحكم فيما لا طالب له معين من حد وتعزير لله تعالى او حق مالي له
سبحانه وتعالى ولا يجوز تحكيم غير الاهل مع وجود الاهل والاجنبي
حتى في عقد نكاح امرأة لا ولي لها خاص ولا ينفذ حكمه اي المحكم الا على
راض به قلا يكفي رضا قائل لحكمه فيضر به عليه ما قلته بل
يشترط رضاهم ولو كان احد المتحاكمين اليه القاضي لم يشترط رضا الاخر
ولو حكما اثنين لم ينفذ حكم احدهما حتى يجتمعا بخلاف توليه قاضيين
يجتمعا على الحكم لظهور الفرق وان رجح احدهما قبل الحكم اتبع الحكم
ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر لانه لزمه ويشترط في المحكم ان

Copyright King Saud University

كونه له الحكم للمتحاكمين فلا يجوز لاب وابن وعلى عدو وليس
للمحكم ان يحبس بل غايته الاثبات والحكم واذا حكم بشيء من العقوبات
كالقود وحد القذف لم يستوف لان ذلك يحرم الولايه ولو نصب
الامام قاضيين ببلد وخص كلا منهما بمكان منه او زمن او نوع
كالاموال والدما والفروج جاز وكذا ان لم يخص بشيء بل عمم
ما مر فله كونه في الاصح كوكيلين الا ان يشترطا اجتماعهما
على الحكم فلا يجوز لما يقع بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد فان
كان شرط الاجتماع في المتفق عليه لم يضر ونفذ اكثر من قاضيين
ولو بلا حاجه ببلد كاثنين اذ لا محذور

فصل

اذا خان قاض
او عمي عليه او عرض او نحصت اهلية اجتهاده وضبطه
او نسيان لم ينفذ حكمه في حال ما ذكر ويعمل به لكن لو عاد بعد سماع
بينه وتعديل لها نفذ حكمه في تلك القضيه ان لم يحتج الى اشاره وكذا
لو فسق لم ينفذ حكمه في الاصح وفارق الامام لخروج الفسق في
حقه بخلاف القاضي فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولا بينه
الاصح الا باستيناف وللقاضي عزل نفسه وللامام عزل قاضي
طهر خلل منه ولا يشترط ثبوته بل يكفي عليه الظن وللمظهر
وهما كل اي في حال عدم الظهور افضل منه او مثله او دونه